المحور الأوّل

دراسات تراثيّة

الحمل النّحوي وعلاقته بالقياس

Grammatical appending and its relation with measure

الاسم: محمد يزيد سالم[1]

تاريخ الاستلام: 17/ 05/ 2019 تاريخ القبــول: 2019- 09- 24

الملخّص: حينما بدأ النُّحاة يؤصِّلون للنَّحو العربي ويصوغون قواعده عن طريق استقراء الكلام العربي وبنوا أحكامهم عليه تكوَّنت بذلك قواعد النَّحو العربي المعروفة لكنَّ عددا من النصوص اللغوية خالفت تلك القواعد والأحكام الأمر الذي أدَّى بالنَّحويين إلى البحث عن وسيلة تسوِّغها لتتفق وإيَّاها، ومن فكرة الاتِّفاق بين النُّصوص الفصيحة والقواعد النَّحوية تشكَّلت البدايات الأولى للحمل النَّحوي.

هذ ويعدُّ موضوع" الحمل" من المواضيع المُهمَّة في أصول النَّحو العربي، فهو يشمل مسائل متعدِّدة اختلف فيها النُّحاة وتشعَّبت فيها آراؤهم، ولم يتوصَّلوا إلى نتيجة حاسمةٍ بخصوصها. وغايتنا في هذا البحث هي الوقوف على مفهوم الحمل النَّحوي والأسباب التي أدَّت بالنُّحاة إلى القول بهذه الظاهرة، وأهم صورها، وكذا علاقة "الحمل النَّحوي" "بالقياس"؛ ذلك أنَّ تعدد المصطلحات لظاهرةٍ ما يثير جدلاً واسعًا بين الباحثين، ممَّا يسبِّب صعوبة بالغة في سبر آرائهم وتَبيُّن مواقفهم من الظاهرة المدروسة.

الكلمات المفتاحيَّة: الحمل؛ النَّحو، التفكير؛ الأصل؛ الفرع؛ القياس التخريج.

[1] جامعة باتنة- 1- الحاج لخضر- الجزائر، البريد: yazidsalem915@yahoo.com

Abstract: When the grammarians started rooting for the Arabic grammar and formulating its rules by extrapolating the Arabic speech the known arabic grammar rules were formed, but a number of texts came different of those rules and provisions, which led the grammarians to search for a way to justify it, and according the idea of agreement between the clear texts and The grammatical rules the first beginnings of grammar rules were formed.

so The subject of grammatical load is considered one of the most important topics in the Arabic grammatical origins; because It includes various issues in which the grammarians have diverged in their opinions, and they did not reach a decisive conclusion about it. Our purpose in this research is to identify the concept of this phenomenon, and the reasons that led the grammarians to say about this phenomenon, and the most important images of it, as well as the relationship of "grammatical load" "by "Measurement"; because the multiplicity of terms of a phenomenon raises a great controversy among researchers, and causes difficulty for Investigate their opinions and show their attitudes towards the phenomenon studied.

Keywords: load; grammar; thinking; origin; section; measurement.

مقدّمة: مع مجيء الإسلام واتّساع رقعة الدولة الإسلامية لم تعد العربية لغة اتّصال وتفاهم فحسب، وإنَّما صارت لغة دين وعبادة، فاستأثرت على اهتمام المسلمين بصفة عامة فزادت قدسيتها لديهم، وصار تعلُمها أمرًا ضروريًا، بل هو جزء من الدِّين، وبات المساس بها اعتداءً وتطاولاً على الدِّين الحنيف.

ومن أجل ذلك هَمَّ اللُّغويون والنُّحاة لوضع الضوابط والأحكام اللُّغوية والنَّحوية لصون اللِّسان العربي من الخطأ والزَّلل والحفاظ على القرآن الكريم

من التَّحريف والفهم الخاطِئ، وبخاصَّة عندما دخل الأعاجم في دين الله أفواجًا ممَّا أدى إلى فشوِ اللَّحن في البيئة الإسلامية.

ولأنَّهم لم يسمعوا كلَّ كلام العرب في أغراضهم المختلفة، فإنَّهم لم يستطيعوا تحقيق ما كانوا يسعون إليه؛ وهو وضع نظام لغوي عام مطرد خالٍ من الشوارد والشواذ، ولكن عند طرد هذه القواعد وجد النُّحاة أنفسَهم أمام بعض النُّصوص الفصيحة المسموعة والتي لا يُمكن ردُّها أو إنكارها، ولكنَّها- في الوقت نفسِه- تشذُ عن قواعدهم، ممَّا اضطرَّهم إلى الاستعانة بالقياس ردًا للسماع لتكوين منهج شامل لمختلف الأنظمة والقواعد النَّحوية واللُّغوية.

لكن رغم ذلك، فإنَّ النُّحاة اصطدموا بكثير من المسائل التي أبت الدُّخول تحت أقيستهم، وتمرَّدت عليها فبحثوا لها عن مسوغات وتخريجات وتأويلات بهدف إعادتها إلى الظاهرة الأصل، محاولين خلق نظام ذي قوانين عامَّة تحوي كلَّ مفردات الظاهرة اللُّغوية والنَّحوية.

تلك هي ظاهرة"الحمل" التي نجد لها حضورًا قويًّا وتطبيقًا واسعًا في الدَّرس اللُّغوي بصفة عامة والنَّحوي بصفة خاصة، إذ لا يكاد يخلو منها باب من أبواب النَّحو؛ لأنَّها تمثِّل مجالاً خصبًا لتعليلات النُّحاة وتأويلاتهم للألفاظ أو العبارات المُخالفة للقياس أو للقاعدة المطَّردة، فاتخذوها وسيلة ومطية لإلحاق ما خرج من ذلك بالقاعدة والحكم النَّحوي المُتوصل إليه، وظاهرة "الحمل النَّحوي" من أكثر الظواهر حضورًا وشيوعًا في كلام العرب- شعره ونثره- وفي القرآن الكريم.

2- مفهوم الحمل:

أ- لغة: جاء في" معجم مقاييس اللغة" لابن فارس(ت395هـ) قوله:" الحَاءُ والمِيمُ واللاَّمُ أَصْلٌ يَدُلُّ على إِقلاَلِ الشَّيء. يُقَالُ: حَمَلْتُ الشَّيءَ أَحمِلُهُ حَمْلاً.

والحَمـلُ: مَـا كَـانَ فِـي بَطـنٍ أو علـى رأسِ شَـجَرٍ. يُقَـالُ: إِمـرَأَةٌ حَامِـلٌ وحَامِلَـةٌ[...] والحِمْلُ: مَا كَانَ عَلَى ظَهرٍ أَو رَأسٍ"[1].

وجاء في" لسان العرب" لابن منظور(ت711هـ):" حَمَلَ الشَّيءَ يَحْمِلُهُ حَملاً وحُملاَنًا، فهو مَحمُولٌ وَحَمِيل، واحْتَمَلَهُ"[2]. وأَضافَ قائلاً:" قَالَ بَعضُ اللُّغوِيينَ: مَا كَانَ لاَزِمًا لِلْشَّيءِ فَهُوَ حَمْل، وَمَا كَانَ بَائِنً فَهُوَ حِملٌ"[3]. وهذا يعني أنَّ الحمل في اللُّغة يقتضي وجود شيئين هما: الحامل والمحمول.

ب- **اصطلاحا:** يعدُّ مصطلح" الحمل" من المصطلحات الجوهرية والأصيلة في التَّفكر النَّحوي العربي؛ ذلك أنَّ أكثر علل النَّحو وقواعده مصُوغة وفق هذه النظرية، التي تعدُّ" من الأسس المهمَّة التي قام عليها التَّصنيف النَّحوي، وتكاد تكون فكرة من أقوى الأفكار التي سيطرت على تفكير النُّحاة، واستوعبت كثيرًا من جهودهم في مجال البحث النَّحوي[...] وقد توصَّل النُّحاة إليها بعد استقراء ظواهر اللُّغة والتعمق فيها فكانت ثمرة لملاحظات علائق الألفاظ بعضها ببعض"[4].

وقد ورد مصطلح "الحمل" وتردَّد كثيرا في كتب المفسرين واللُّغويين والنَّحويين لتفسير بعض الظواهر النَّحوية واللُّغوية وتعليلها، وعلى كثرة استعمال هذا المصطلح لم يحدِّد أهل اللّغة والنَّحو في كتبهم ضوابط هذه المسألة[5]، ولم يبيِّن أحد منهم الأساس الذي اعتمدوه في تحديد: من يُحمَلُ على من؟[6] وإنَّما كان حديثهم عن ذلك يأتي على شكل شذرات هنا وهناك، أو اضطرارا عندما تصطدم القواعد بما قرروه من استعمال معيَّن فيبحثون لذلك عن مخرج يُعيدُ النص اللُّغوي إلى أصل القاعدة.

وقد عُرف "الحمل" منذ بواكير الدرس النَّحوي العربي على لسان"أبي عمرو بن العلاء" في قوله:" أحمل[7] على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[8].

ويتطلَّب "الحمل" وجود شيئين محمولا وحاملا، ويقوم الحمل على أساس المناسبة بين الحامل والمحمول، فقد ذكر"الكفوي"(ت1094هـ) أنَّ العُلماء: " اختلفوا في تفسير الحمل، فقيل: هو اتِّحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية ونقض بالأمور العدمية المجهولة على الموجودات الخارجية"[9].

أمَّا"التهانوي"(ت1158هـ)، فيرى أنَّ المقصود بالحمل هو:" اتحاد المتغايرين مفهوما أي وجودا ظليا في الوجود المتأصل أو المفروض"[10].

وعرفه "محمد الخضر حسين" بأنَّه:"إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن تُوجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه"[11].

أمَّا "جميل صليبا"، فعرَّفه بقوله:" هو نسبة أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا"[12].

أمَّا "محمد سمير نجيب اللَّبدي" فعرَّفه بأنَّه:" قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر، والحمل طريق يسلكه النُّحاة ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي لا تنتظمها قواعد أصيلة تنسب إليها"[11].

كما عُرِّف بأنَّه:" قياس أمر على آخر وتحميله حكمه، وهو طريق يسلكه النُّحاة لتفسير الظواهر النحوية، التي لا تنتظمها قواعد أصلية تُنسب إليها"[12].

أمَّا "محمد التنوخي" فعرَّفه بأنَّه:" قياس أمر على آخر، وإعطاءه حكمه كحمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه، فهو يشبهه في الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء ومشابهته اسم الفاعل في الحروف، والحركات والسكنات"[13].

وعرَّفه "عبد الله حسين العنبكي" بقوله:" إنَّ المقصود بحمل الشيء على الشيء إلحاقه به وإعطاؤه حكمه"[14]. في حين عرَّفه "بطرس البستاني" بقوله: " حمل الشيء على الشيء: ألحقه به في حكمه"[15].

كما عرِّف" الحمل" بأنَّه:" عملية ذهنية يتم بمقتضاها جمع ما يبدو متفرِّقا بتجاوز المتغيِّرات للوصول إلى الثوابت اعتماداً على أقل ما يُمكن من الأصول"[16].

ويبدو أنَّ المعاني الاصطلاحية "للحمل" كلُّها متقاربة وتعني رد الشيء إلى نظيره؛ وذلك بإلحاق أحدهما إلى الآخر.

2- أسباب لُجوء النُّحاة إلى الحمل النَّحوي: حين شرع النُّحاة الأوائل في دراسة الظواهر اللُّغوية المختلفة، والقيام بعملية التصنيف والتَّجريد وصولا إلى مجموعة القواعد التي تحكم نظام اللغة العربية، اصطدموا بمادة عربية فصيحة مطَّردة، يُخالف ظاهرها قواعدهم التي وضعوها[17]، لم يجدوا مناصا من الاستعانة بالقياس الذي أجروه على سماعهم ليشكِّل منهجهم في تكوين النِّظام اللُّغوي.

وممَّا يلفت الانتباه هو أنَّ علماء العربية لما تفطنوا إلى أنَّ ثمَّة مسائل نحوية وصرفية قد تخرج عن القياس أو الظاهرة المطردة، لم يجدوا بدا– وهم يقننون اللُّغة- أن يستعينوا بإحدى الوسائل التي من شأنها أن تمكِّنهم من لمِّ شتات المسائل الخارجة عن دائرة هذا القانون المطرد، وإرجاعها إليه، واهتدوا إلى ابتكار ما يُسمَّى" نظرية الحمل"[18]. التي تهدف إلى خلق نظام دقيق ذي قوانين عامة تحاول أن تضبط تحتها كل مفردات الظاهرة اللُّغوية. ولعلَّه من خلال استقرائنا واستقصائنا لبعض صور هذه النظرية أو هذه الظاهرة، سنجد كيف أنَّها تؤدي دورا بالغ الأهميَّة من خلال تفسيرها وتأويلها أو تقديرها المسائل الخارجة عن القواعد المطردة على نحوٍ أُلحقت فيه المسائل غير المقيسة بالظواهر الأصول[19].

بذل النُّحاة القدامى جهودًا جبارة في سبيل بناء واستقصاء قواعد النَّحو العربي وضبط قوانينه، وقد كان الاستقراء المتوسِّع عمدتهم في بلوغ تلك

الغاية الجليلة، غير أنَّ اللغة المعروفة بديناميتها النشطة وحيويتها المتجدِّدة لا يُمكن ترويضها وفقاً لضوابط التَّقعيد أو إعادة تفصيلها بحسب مقاييس عقلية صارمة، لتكون في نهاية المطاف خاضعة لنظام محكم قادر بكفاءة على ضبط ظواهرها في تجلياتها الكلامية المتكاثرة وتطويعها لسلطان القواعد والضوابط التي يتألَّف منها ذلك النِّظام، ونتيجة لذلك فقد استقرَّ في عُرفهم أنَّ القاعدة " لابدَّ أن تتَّصف بالعموم، ولكنَّها ليس من الضروري أن تتَّصف بالشمول؛ أي: أن تكون عامَّة لا كلِّية، ومعنى ذلك أنَّ القاعدة لابدَّ أن تنطبق على جمهرة مُفرداتها، وليس من المُحتَّم مع هذا أن تشملها جميعا فلا يشذُّ عنها شيء، وقد عبَّر بعض أصحاب المناهج في الماضي عن ذلك بقولهم: إنَّ الشذوذ يبرِّر القاعدة"[20].

وعلى العموم فقد لجأ النُّحاة إلى" الحمل" لسببين رئيسيين هما[21]:

أ- **السبب الأوَّل:** سعة اللُّغة العربية وكثرتها، وتصرف أهلها فيها، وخير دليل على ذلك ما قاله" ابن جني"(ت392هـ) في معرض تعليله لإبدال الهمزة واوًا في "صَحْرَاوَاتْ" و"عِلْبَاوَانْ" و"قُرَّاوَانْ"، قال:" قالوا صحراوات فأبدلوا الهمزة واوًا لئِلا يجمعوا بين عَلَمي تأنيث، ثمَّ حملوا التثنية عليه من حيثُ كان هذا الجمع عن طريق التثنية، ثمَّ قالوا : عِلْبَاوَانْ حملاً بالزيادة على حَمرَاوَان، ثمَّ قالوا: كِسَاوَان له عِلْبَاوَانْ، ثمَّ قالوا: قُرَّاوَانْ حملاً له على كسَاوَان، على ما تقدَّم. وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات، كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والتَّركُحْ– أي التصرف فيها والتوسع – في أثنائها، لما يلابسونه ويُكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون والخطب والسُّجوع ولقوة إحساسهم في كلِّ شيء شيئا، وتخيُّلهم مالا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم"[22].

وهذا ما قرَّره" سيبويه"(ت180هـ) من قبل، بقوله:" من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام"[23]. وقوله في موضع آخر:" فقد يشذُّ الشيء في كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضعٍ ولا يستخفونه في غيره"[24].

وذكر" ابن جني" أنَّ "الخليل"(ت175هـ) و"سيبويه"كانَا يقولانِ:" ماقيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنًى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قومٍ ليس له في أمثلتهم معنىً؟"[25].

ويستطرد بعد ذلك قائلاً:" وهذا هو القياس. ألاَ ترى أنَّك إذا سمعت " قامَ زيدٌ" أجزت أنت" ظَرُفَ خالدٌ، وحمُقَ بِشرٌ" وكان ما قِسته عربيًا كالذي قسته عليه؛ لأنَّك لم تسمع من العرب ولا غيرُك اسم كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ، وإنَّما سمِعتَ بعضًا فجعلته أصلاً وقِستَ عليه ما لم تسمع"[26].

كما ذكر" ابن جني" أنَّ "حمل الشيء على الشيء" :" عادة للعرب مألوفة، وسنَّةٌ مسلوكة، إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما قابلوا ذلك بأنْ يُعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه؛ عمارةً لبينهما وتتميمًا للشَّبه الجامع لهما"[27]. ومن ثمَّة فإنَّ فكرة "الحمل" تتَّفق ومنطق الفكر النَّحوي العربي لأنَّها:" تضمن تماسك المقدمات الفكرية التي انبنى عليها، إذ ترد إلى قبضة هذه المقدمات؛ أي بادرة للخروج عنها والانفلات عن أسرارها، فكانت فكرة الحمل هي الآلة التي عوَّل عليها النَّحو منذ بدايته لإعادة البناء النَّحوي وطرد الأبواب وجبر ما انكسر من هذه القواعد"[28].

ب- **السبب الثاني:** يعود إلى عدم وُجود قواعد وقوانين تضبط الظواهر اللُّغويَّة في كلِّ جزئياتها، فقد ذكروا أنَّ هناك اختراقات لهذه القواعد، وخيرُ

دليل على ذلك ما ذكره: ابن عقيل(ت749هـ) في قوله:" ومذهب البصريين أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم"[29].

لكنَّهم اصطدموا بما يهدم هذه القاعدة، ويخرق هذا القانون عندما رأوا أنَّ الفعل المُضارع معرب في بعض حالاته، فلجؤوا- حينئذٍ- إلى فكرة "الحمل" ليلتمسوا من خلالها علَّة إعرابه، فقالوا:" وعلَّة إعراب الفعل المضارع أنَّه أشبَه الاسم في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبيَّة والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد! فإنَّك لو رفعت زيدًا، لكان فاعِلاً وصار المُراد نفي إحسانِه ولو نصبته لكان مفعولاً به وصار المراد التَّعجب من حسنِه، ولو جررته لكان مضافًا إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائِه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعًا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلها متصاحبين في نحو قولك:" لا تُعنَ بالجفاءِ وتمدح عمرًا"؛ فإنَّك لو جزمت" تمدح" لكنت منهيا عنه استقلالاً، وصار المراد أنَّه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرًا، ولو رفعت" تمدح" لكان مستأنفًا غير داخل في حكم النهي وصار المراد أنَّك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبتَه لكان معمولاً؛ لأنَّ المصدرية المقدرة بعد واو المعيَّة وصار المراد أنَّك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنَّك لو فعلت أيُّهما منفردً جاز"[30].

كما قرَّرُوا أنَّ الأصل في الاسماء هو الإعراب، فإن تضمنت معنى الحرف بُنيت، ولكنَّهم مرة أُخرى اضطرُّوا إلى اللُّجوء" للحمل" عندما اكتشفوا أنَّ "أيا" مُعربة، وهي من الأسماء التي تضمَّنت حرف الاستفهام، فعلَّلوا ذلك بحملها على نظيرها(جزء) وعلى نقيضها(كل).

وبناءً عليه فإنَّ فكرة " الحمل" فكرة ضرورية عند علماء اللغة العربية؛ لأنَّها قادرة على ارجاع ما انفلت من مسائل، ومُحاولة ضمِّها إلى إحدى الأبواب المطردة[31].

3- صور الحمل: اختلفت صور الحمل باختلاف النُّحاة في المسألة التي يتناولونها، ومن أبرز صور الحمل التي عُرفت من النُّحاة ما يلي:

أ- حمل فرع على أصل: يُقصد به" أن يُعطى للفرع ما للأصل من أحكام لأنَّ علَّة الأصل أقوى من علَّة الفرع"[32]. كمنع تقديم خبر "ليس" عليها حملا على عدم تقديم خبر "عسى" عليها؛ وذلك لأنَّ الفعلين لهما علة واحدة متساوية فيما بينهما وهي كونهما فعلين جامدين لا يتصرَّفان.

وكذلك مثل إعلال الجمع وتصحيحه، حملا على المفرد، كقولهم في جمع(قِيم ودِيم): قيمة وديمة، أو تصحيحه لصحة المفرد نحو قولنا في:(زَوْج زوَجة) و(ثَوْر، ثِوَرَة)[33]. فالأصل هو الكلمة المفردة والفرع هو جمعها، ولذلك أُجري الإعلال في جمع الكلمة ذلك أنَّه قد أُجري في الكلمة المفردة. ومن ذلك أيضا حمل النَّصب على الجر في التثنية والجمع، إذ:" أنَّهم لمَّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدِّه، فأعطوا الرَّفع في التثنية الألف، والرَّفع في الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النَّصب لا حرف له فيُمازَ به، فجذبوه إلى الجرِّ فحملوه عليه دون الرَّفع"[34]. ومعروف أنَّ الأصل في المثنى هو الرفع بالألف والجر باليَّاء، أمَّا الأصل في الجمع فهو أن يُرفع بالواو ويجر بالياء.

وقد علَّل **"الزجاجي"(ت337هـ)** ذلك بقوله:" وكان ضمُّه إلى المخفوض أولى؛ لأنَّهما جميعا في طريق المفعول به، ألا ترى أنَّ قولك: ضربتُ زيدا، ومررت بزيد، سواء في المعنى في أنَّهما مفعول بهما- إلا أنَّ أحدهما أوصلك الفعل إليه بغير حرف خفض، والآخر وصل إليه بحر خفض- فلما استويا في المعنى استويا في التثنية فضُمَّ المنصوب في التثنية إلى الخفض لذلك"[35]. وتكمن غاية النُّحاة من حمل الفروع على الأصول في ضبط قوانين اللغة ضبطا دقيقا ومحكما.

ب- حمل أصل على فرع: قال "الرماني"(ت386هـ):" الأصل أوَّل يُبنى عليه ثان والفرع ثان يُبنى على أوَّل"[36]. والمقصود بالأوَّل هنا هو أوليَّة الوضع وأصالته، كما هو الحال بالنسبة إلى المجرَّد والمزيد، فالمجرَّد أصل، والمزيد فرع.

وهذا ما ذكره"العكبري"(ت606هـ) في قوله:" وأمَّا الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرُهما في صناعة الأقيسة الفقهيَّة، والأصل هنا يُراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوَّليًّا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير، ينضمُّ إليه معنى زائد على الاصل"[37]. ويمكن التمثيل لذلك بـ: " الضرب" فهو اسم وُضع للدلالة على حركة معروفة" ضربا"، ولا يدلُّ لفظ الضرب هنا على معنى آخر، فأمَّا إذا قُلنا:" ضرب، يضرب، وضارب، ومضروب ففيها حروف أصلية تتمثل في "الضاد والراء والباء" وزيادات أخرى لزم عنها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر، كالألف والميم والواو، والمقصود بحمل الأصل على الفرع:" أن يُعطى للأصل ما للفرع من أحكام؛ لأنَّ علة الفرع أقوى من علة الأصل"[38]، نحو قوله تعالى:ﱡ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكِنَّ وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّة الأُولَى ﱠ[الأحزاب، الآية:33]، (قَرْنَ) بدل من(اقْرِرْنَ) وهو الأصل و(تَبَرَّجْنَ) بدل من(تَتَبَرَّجْنَ) وهو الأصل.

ومنه أيضا الاختلاف في صرف كلمة "رحمن" ومنعه أيضا، فبعض النُّحاة أجاز صرفه؛ لأنَّه الأصل في الأسماء وليس لرحمن وزن "فعْلى" مؤنث" فعلان" والبعض من النحاة يذهب إلى أنَّه ممنوع من الصرف؛ لأنَّ الغالب في باب "فعلان" عدم الصرف، فحمل عليه.

ومن ذلك أيضا الأسماء الستة فقد أعربوها بالحروف حملا على إعراب المثنى والجمع[39]، ومن المعروف أنَّ المفرد أصل والمثنى والجمع فرع.

وقد أجاز"ابن جني" حمل الأصول على الفروع إذا قويت الفروع وتمكنت، قال:" وذلك أنَّ الفروع إذا تمكَّنت قويت قوَّة تسوغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوَّة الحكم"[40].

ج- **حمل نظير على نظير:** وفيه تكون العلة في الفرع والأصل على السواء وذلك نحو قولنا: إنَّ نائب الفاعل مرفوع حملا على الفاعل الذي يكون مرفوع في الأصل ويكون النظير إمَّا في اللفظ، نحو: دخول(لام) الابتداء على (ما) النافية حملا لها في اللَّفظ على(ما) الموصولة، فـ(ما) النافية نظيرها في الاستعمال(ما) الموصولة، ولام الابتداء تدخل على(ما) الموصولة بكثرة. ومنه حمل"أن" المصدرية التي تنصب الفعل على"ما" المصدرية فلم تعمل "أن" النَّصب في صلتها؛ وذلك لحملها على عدم عمل"ما"، ومن ذلك ما ورد في قراءة مجاهد بالرَّفع: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة، الآية:233]. وإمَّا في المعنى، نحو: إهمال "أن" المصدرية مع المضارع حملا على "ما" المصدرية. ومنه أيضا: الحُدَّاث، فقد جُمع على غير قياس والأصل: المتحدثون، ولكنَّه حُمل في الجمع على نظيره في المعنى سامر: سُمَّار فإنَّ السمار المتحدِّثون، فجمع على ما حمل معناه[41].

وإمَّا في اللَّفظ والمعنى معا، ومن أمثلته حمل اسم التفضيل على"أفعل" في التعجب، فقد مُنعت أفعل التفضيل من أن ترفع الاسم الظاهر بعدها لشبهها بـ"أفعل" في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة. كما أجاز النُّحاة تصغير "أفعل التعجب" حملا على أفعل التفضيل"، وذلك نحو: ما أحلى، ما أحيلى[42].

د- **حمل ضد على ضد:** ويقصد به:" أن يُعطى لكلمة ما حكم مغاير للأصل حملا على حكم مغاير للأصل أُعطي لكلمة أُخرى هي ضدَّها"[43]. وذلك مثل حمل "لا" النافية للجنس على "إنَّ" مع أنَّ إحداهما للنفي والأخرى للإثبات وذلك لأنَّهم قد" يحملون الشيء على ضدِّه كما يحملونه على نظيره"[44].

وعلى العموم فقد اهتدى النُّحاة إلى عدَّة صور للحمل، والتي تهدف بشكل أساسي إلى توضيح المعنى منها: الحمل على المعنى، والحمل على اللَّفظ، والحمل على النَّظير، والحمل على النقيض، والحمل على التشابه، والحمل على الغالب والحمل على الجوار، والحمل على التأويل...إلخ.

4- الحمل النَّحوي والقياس: أيَّةُ علاقة؟ يبدو أنَّ **"ابن الأنباري"**(ت577هـ) يربط بين مصطلحي"الحمل"و"القياس" حين قال في تعريفه للقياس:" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلِّ مكان وإن لم يكن كلُّ ذلك منقولا عنهم، وإنَّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[45].

يفهم من هذا التَّعريف أنَّ معنى "حمل غير المنقول على المنقول" هو قياس الأمثلة على القاعدة وذلك أنَّ المنقول المطرد يعتبر قاعدة، ثمَّ يقاس عليها غيرها كما يظهر أنَّه ربط بين دليلين من أدلَّة النَّحو العربي وهما القياس والسماع(النقل)، ذلك أنَّ القياس لا يكون إلا بوجود السماع.

وقد بيَّن **"تمَّام حسَّان"** معنى المنقول وغير المنقول، فالمنقول هو المسموع من كلام العرب الفصيح بطريق الرواية أو المشافهة، وغير المنقول إمَّا أن يكون استعمالا يتحقق القياس فيه بأن نبني الجمل التي لم تُسمع من قبل على نمط الجمل التي سُمعت عن العرب، والكلمات التي ننشئها بالارتجال أو الاشتقاق، أو التعريب أو النحت، أو الإلحاق على غرار ما سُمع من قبل، وإمَّا أن يكون غير المنقول نسبة حُكم نحوي حكم النُّحاة به من قبل على أصل مستنبط من المسموع ولوحظ الحكم بحسب الاستقراء في غير هذا الأصل، فيعتبر النَّحوي أنَّ ثبات الحكم لغير الأصل قد جاء بطريق القياس[46]. وقد ذكر**"أبو حيَّان"** أنَّ القياس حسنٌ إذا وافق السماع[47]؛ لأنَّ كلَّ علم، بعضه مأخوذ من السماع والنُّصوص المنقولة، وبعضه بالاستنباط والقياس[47].

كما عرَّف" **ابن الأنباري**" القياس مرة أخرى، بقوله:" هو في عرف العلماء، عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل :هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلُّها متقاربة"[48]. والقياس بهذا المعنى يعني: " استنباط مجهول من معلوم"[49]. أو"هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سُمع، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت"[50]؛ لأنَّ" العرب قد تنطق بجمع لم يأتِ واحده، فهي تقدر وإن لم تسمع"[51].

وتشترك هذه التعريفات في كون القياس هو: حمل ما لم يُسمع على ما سُمع في حُكم من الأحكام النحويَّة بعلة جامعة بينهما، وحمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نُقل، أو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه على أمر مسموع ومنصوص موثوق به سابقا لاشتراكهما في الجامع.

وقد مثل" ابن الأنباري" لهذا المفهوم بأن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، قال:" هو اسم أُسند الفعل إليه مُقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل و الفرع هو ما لم يسمَّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنَّما أُجري على الرفع الذي هو ما لم يسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو"[52].

ويبدو أنَّ بين التَّعريفين اللَّذين قدَّمهما"ابن الأنباري" تباينا، ففي حين يوجد في التعريف الأول عنصر غير معلوم الحكم يتمثل في" غير المنقول" فإنَّ التعريف الثاني لا يحتوي على عنصر غير معلوم الحكم، ويهدف القياس في التعريف الأول إلى مُحاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، وفي صوغ

أصول المادة و فروعها، وضبط الحروف، و ترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة، ولن تتم هذه المحاكاة إلا إذا أخذنا بالقواعد اللُّغوية والنَّحوية والصَّرفية التي وضعها مؤسِّسو النَّحو العربي بعد استقرائهم الكلام العربي الفصيح[53]. في حين يهدف التعريف الثاني إلى تأكيد حكم مقرر مسبقا وتسويغه[54].

إنَّه وعلى الرغم من التوافق بين المفهوم الاصطلاحي الذي يبدو بين لفظي (الحمل) و(القياس) إلاَّ أنَّ المتأمل يدرك - انطلاقًا ممَّا قاله النُّحاة القدامى- أنَّ ثمَّة فرقًا جوهريًا بين اللَّفظين، ذلك أنَّ مفهوم(القياس) يستعمل بكثرة مرادفًا للقانون الكلِّي أو النظام العام للظاهرة اللُّغوية، ويؤيِّد هذا الرأي ما ذكره"**الرضي** الإستراباذي"(ت686هـ) الذي عرَّف القياس النَّحوي في معرض حديثه عن السماع وما يتطلبه لكي يتميز عنه، قال:" المراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلِّي"[55]. ومعنى ذلك أنَّ القياس هنا هو استخراج القواعد والقوانين اللغوية العامة المعروفة اتِّباعًا للمطرد ورفضًا للشاذ الذي يُحفظ ولا يقاس عليه، وهذا أمر طبيعي؛ لأنَّ الغاية منه هي محاولة الوقوف على الكلِّيات ووضع قوانين تحكمها وتضبطها.

وقد أشار إلى هذا " القانون الكلِّي" حين تحدث عن" المفردات والمركبات" بقوله:" إنَّ الواضع إمَّا أن يضع ألفاظًا مُعيَّنة سماعيَّة، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة. وإمَّا أنْ يضع قانونًا كلِّيًّا يُعرف به الألفاظ فهي قياسية، وذلك القانون إمَّا أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بيَّن أنَّ كلَّ اسم فاعل من الثلاثي المجرَّد على وزن(فاعل)، ومن باب(أفعل) على وزن(مُفعل)، وكذلك حال اسم المفعول والأمر، والآلة، والمصغَّر، ونحو ذلك، وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف. وإمَّا أن يعرف به المركبات القياسية، وذلك كما بيَّن مثلاً، أنَّ المضاف مقدَّم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفيَّة تركيب أجزاء

الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التَّصريف كالمنصوب، والفعل المُضارع وفي معرفتِه بعضها إلى غير من علم النَّحو"[56].

وما يُؤكِّد أنَّ" الرَّضي" قصد بالقياس القانون الكلِّي(العام)، ما جاء في كلام "سيبويه" حين قال:" هذا باب ما أُجريَ مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمَّ يَصيرُ إلى أصله، وذلك الحرف(ما)، تقول: ما عبدُ الله أَخَاكَ، وما زيدٌ منطلقًا. وأمَّا بنو تميمٍ فيُجرونَها مجرى(أم) و(هل)؛ أي لا يُعلونَها في شيء، وهو القياس؛ لأنَّه ليس بفعلٍ وليس(ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار"[57].

فقوله:" وهو القياس" لا يُفهم منه إلاَّ" أنَّه القانون العام، أو النِّظام الكلِّي، أو ما أشبه ذلك"[58].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ" الحمل" يُمثِّل لونًا من ألوان "التَّخريج"[59] وتوجيه الأحكام في الفكر النَّحوي العربي، لا عن طريق القياس الحقيقي باعتباره وسيلةً لردِّ الشَّوارد إلى القواعد الكلِّيَّة، وإلحاقِها بالنَّماذج الأُصول ذلك أنَّ إلحاق الظواهر بعضها ببعض في الحكم إن كان لعلة جامعة بينهما، سواء أكانت معتبرة - كما في قياس العلة والطرد- أم غير معتبرة- كما في قياس الشبه- فهو القياس الحقيقي، وإلاَّ فهو" قياس الحمل"[60].

إنَّ ما يجمع بين "القياس" و"الحمل" هو انتماؤهما إلى ظاهرة واحدة في النَّحو العربي هي التَّعليل[61]، فالناظر في ما وصل إلينا من مؤلفات لايعدم وجود جملة من العبارات والألفاظ التي تشير إلى اعتماد النُّحاة في تخريج الشواهد على ظاهرة"الحمل"، وذلك من خلال إلحاق مصطلحٍ بمصطلح آخر لوجه من وجوه الشبه بينهما؛ ويكون ذلك بأن يتَّخذ مصطلح ما أساسا في القياس، ثمَّ يحمل عليه ما يماثله في حكم من الأحكام.

ولعلَّ السبب في عدم تفرقة النُّحاة بين "القياس" الذي هو عملية عقليَّة يقوم بها متكلِّم اللغة بفطرته، أو النَّحوي بصنعته وتُدعى هذه العمليَّة "الحمل"، وبين

"القياس" المتمثِّل في القواعد النَّحويَّة المسجَّلة في كتب النَّحو وأصوله يتعلمها دارس اللغة ليفقه لغته وأنظمتها؛ ذلك السبب هو أنَّ الغرض من قواعد النَّحو هو أن تكوَّن من المقاييس التي تنطبق على جميع أمثلة الباب الواحد؛ فإذا عرفها المرء وتمكن منها قاس عليها سائر أمثلة الباب التي يتعلمها، فالقواعد –إذن– عبارة عن قوانين مسجلة تقود المتعلم إلى حملها على غيرها، وعليه فالعلاقة بين المعنى الأول للقياس" القواعد" وبين المعنى الثاني" الحمل" هو أنَّ الأول يقود إلى استخدام الثاني[62]. وعليه يبدو أنَّ "الحمل" و"القياس" مصطلحان متداخلان؛ فالقياس أوسع وأشمل من الحمل، ويعدُّ الحمل من قواعد التَّوجيه المستعملة" في تأويل المسائل الخارجة عن القياس، أو الظاهرة المطَّردة، وإعادتها إلى الظاهرة الأم بتطبيق صورة من صورها في محاولة لخلق نظام ذي قوانين عامة، تنضبط تحتها كل مفردات الظاهرة اللُّغوية"[63]، فهو بذلك مظهر من مظاهر التَّوسع في القياس ولون من ألوانه" وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في طرائقهم في النظر وما امتازوا به من فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المُستسرَّة وراء أوضاع الكلم"[64].

فالحمل بناءً على ما تقدَّم عبارة عن مفهوم محوري استقر في النَّظرية النَّحوية العربية؛ لأنَّه يسيِّر النَّحو العربي في مظاهره المختلفة، وهو يؤكِّد أوَّلا على التناول الذهني للغة، وفضل هذا لا يخفى عمليًّا ذلك أنَّه يسمح بالسَّيطرة على ضروب الاستعمال المختلفة وصفا وتفسيرًا، كما يدُّل على تجاوز النُّحاة للصور اللَّفظيَّة المتحققة وبحثهم عن الثوابت من خلال بحثهم عن شيء أكثر تجريدا، وبالتَّالي أكثر ثباتا هو المعنى[65]، وهذا ما أوجزه "عبد القاهر الجرجاني"(ت471هـ) في قوله:" وهذا أصل مستمرٌّ في كلامهم لا تكاد تجد بابا لن يؤخذ به في موضع منه إذ المناسبة العائدة إلى المعاني وسيلة قوية"[66]، هذه المناسبة هي علاقة تشابه معنىً أو لفظًا، نظيرًا أو نقيضًا.

حملاً على ما مرَّ يمكن استنتاج جملة من النتائج نوجزها في الآتي:

1- تعدُّ نظرية"الحمل" فكرة ضرورية في النَّحو العربي؛ لأنَّها قادرة على ارجاع ما شذَّ من مسائل إلى أبوابها المطردة.

2- اتَّكأ النُّحاة على" الحمل" من أجل توجيه النُّصوص اللُّغويَّة التي جاءت مُخالفةً لما وضعوه من أُصول وضوابط؛ وذلك من أجل أن تخضع لهم هذه الأصول والقواعد وتطرد.

3- تعدُّ ظاهرة "الحمل" واحدة من أبرز الصور والطرق التي اعتمدها النُّحاة في القياس والتعليل، فالناظر في ما وصلنا من مؤلفات نحوية لا يعدم وجود جملة من العبارات التي تشير إلى اعتماد النُّحاة على "الحمل" في تخريج الكثير من الشواهد عن طريق هذه الظاهرة، وذلك بإلحاق مصطلح بآخر لوجه من وجوه الشبه بينهما" ويكون ذلك بأن يتخذ مصطلح أساسًا في القياس، ثمَّ يحمل عليه ما يُماثله في حكم من الأحكام"[67].

4- يُمكن القول إنَّ "القياس" و"الحمل" مفهومان ضروريان متكاملان لفهم اللغة في بعدها النِّظامي العام من جهة وتفهُّم ما بدا خروجا عن هذا النِّظام من جهة ثانية. فالحمل انطلاقا من هذا ظاهرة وثيقة الصلة بالقياس، بل هي إحدى معانيه التي عرفها النُّحاة القدامى، وعرضوا أهميتها، وجعلوه من وسائل تأويل المسائل الخارجة عن القياس، أو الظاهرة المطردة.

5- إنَّه ممَّا يمكن أن يُقال عن علاقة "القياس""بالحمل" هو أنَّ هذه العلاقة تبدو من صنف علاقة العام بالخاص أو الكل بالفرع، كما يُعتبر القياس هو الأصل أو كالأصل في كل ظاهرة لغوية، أو هو القانون الكلِّي، أمَّا "الحمل" فهو الوسيلة والأداة التي تجذب ما شذَّ عن الظاهرة اللُّغوية؛ وذلك بإظهار علاقة أو افتراضها بين الظاهرة الأصل وما شذَّ عنها.

الهوامش والإحالات:

[1]- ابن فارس(أبو الحسين أحمد بن زكريا ت395هـ)، معجم مقاييس اللُّغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ط)، عمان الأردن، (1399هـ/1979م)، ج2 ص106، مادة:(حمل).

[2]- ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، (د، ط)، بيروت، لبنان، (د، ت)، مج11 ص174، مادة:(حمل).

[3]- المصدر نفسه، مج11، ص177.

[4]- وفاء محمد علي السعيد، الاستثناء على القاعدة النَّحوية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، (1432هـ/2011م)، ص83- 84.

[5]- هذه الضوابط لم تحظ عند العلماء بالجمع والتأليف، فلا تكاد تُرى إلا متناثرة في ثنايا كتب الخلاف، والأصول النحوية على وجه الخصوص، وقد استطاع الباحث "عبد الفتَّاح حسن علي البجة"– من خلال دراسته لأمَّات الكتب- أن يرصد عددا من هذه الضوابط . ينظر: عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، (1419هـ/1998م)، ص183- 193.

[6]- ينظر: فلاح إبراهيم نصيف الفهداوي، حمل النظير على النظير عند النحويين بين النظرية والواقع اللغوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر ع88، (2016م)، ص15.

[7]- يرى البعض أنَّ "أبا عمرو بن العلاء" قال:" أعمل – وليس أحمل- على الأكثر وأُسمِّي ما خالفني لغات". ينظر: ابن خلكان(أبو العباس شمس الدِّين أحمد بن أبي بكر ت681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: إحسان عباس، دار صادر، (د، ط)، بيروت، مج3، (د، ت) ص469.

[8]- الزبيدي(أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي ت379هـ)، طبقات النَّحويين واللُّغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، (د، ط)، القاهرة، (1984 م)، ص65.

[9]- الكفوي(أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ت1094هـ)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعدَّه ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت لبنان، (1419هـ/1998م)، ص378.

(10)- التهانوي(محمد علي بن محمد الحنفي ت1158هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: عادل دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 بيروت، لبنان، (1996م)، ج1، ص716.

(11)- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، (د، ط) القاهرة (1353هـ)، ص27.

(12)- جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية، دار الكتاب العربي مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، (1982م)، ج1، 498.

(11)- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، مؤسسة الرِّسالة، دار الفرقان، بيروت، (1405هـ/1985م)، ص67، مادة:(الحمل).

(12)- إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللُّغة والأدب، دار العلم للملايين، ط1 بيروت، لبنان، (1987م)، مج1، ص586، مادة: (الحمل).

(13)- محمد التنوخي وأخرون، المعجم المفصل في علوم اللغة(الألسنيات)، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت، لبنان، (1993م)، ج1، ص291.

(14)- علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط1، بغداد، (1433هـ/2012م) ص13.

(15)- بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، (د، ط)، بيروت، (1987م) ص495 مادة:(حمل).

(16)- وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، كليَة العلوم الإنسانية والإجتماعية، (د، ط) تونس، (2009م)، ص53.

(17)- ينظر: محمد يوسف حبلص، الحمل على المعنى عند النحاة العرب، مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، مصر، ع15، (1992م)، ص140- 141.

(18)- ينظر: رابح بومعزة، التحويل في النَّحو العربي، مفهومه، أنواعه، صوره، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ط)، دمشق، سوريا، (2008م) ص78. وينظر: رابح بومعزة، تيسير تعليمية النَّحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، عالم الكتب ط1، القاهرة، (2009م)، ص98.

(19)- ينظر: عبد الفتّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، ص6.

(20)- جاسم سليمان حمد الفهيد، الحمل على المعنى من الوجهة البلاغية، مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، مصر، ع58، (2011م)، ص182.

(21)- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النَّحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النُّحاة أراءهم، تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ط) القاهرة (2006م)، مج2، ص274.

(22)- ابن جني(أبو الفتح عثمان ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النَّجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د، ط)، (د، ت)، ج1، ص215.

(23)- سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح :عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة 1408هـ/1988م، ج1، ص51. ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (د، ط)، صيدا، بيروت، لبنان، (1428هـ/2007م)، ج1، ص328.

(24)- سيبويه، الكتاب، ج1، ص210.

(25)- المنصف في شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، القاهرة، (1373هـ/1954م)، ج1، ص180.

(26)- المصدر نفسه، ج1، ص180.

(27)- ابن جني، الخصائص، ج1، ص63.

(28)- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النَّحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة أراءهم، مج2، ص276- 277.

(29)- ابن عقيل(قاضي القضاة بهاء الدِّين عبد الله العقيلي المصري الهمداني ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد نشر وتوزيع دار التراث، ط20، القاهرة مصر، (1400هـ/1980م)، ج1، ص37. العُكبري(أبو البقاء 616هـ)، اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دار الفكر ط1، بيروت، لبنان، دمشق، سورية، (1416هـ/1995م)، ج2، ص17.

(30)- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ج1، ص37، الهامش رقم:01. محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، ص67. إميل بديع يعقوب وميشال عاصي المعجم المفصل في اللُّغة والأدب، ج1 ص586.

(31)- ينظر: عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، ص181.

(32)- محمد بن عبد الرحمن الحجوج، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستعمالا، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: يحي عبابنة، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللُّغات، جامعة مؤتة، (2002م)، ص97.

(33)- السُّيوطي(جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر ت911هـ)، الاقتراح في أصول النَّحو، ضبطه وعلَّق عليه: عبد الحكيم عطيَّة، راجعه وقدَّم له: علاء الدِّين عطيَّة، دار البيروني، ط2 (1427هـ/2006م)، ص85.

(34)- ابن جني، الخصائص، ج1، ص111.

(35)- الزجاجي(أبو القاسم ت337هـ)، الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس ط3، بيروت، (1399هـ/1979م)، ص128.

(36)- الرُّماني(علي بن عيسى ت386هـ)، الحدود في النَّحو، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر ط1، عمان، (1984م)، ص73.

(37)- أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، حقَّقه وجمع إليه: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب ط3، القاهرة، (1428هـ/2007م)، ص62.

(38)- محمد التنوخي وأخرون، المعجم المفصل في علوم اللغة(الألسنيات)، ج1 ص291.

(39)- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص309.

(40)- المصدر نفسه، ج1، ص184.

(41)- محمود عكاشة، الحمل على اللَّفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1، القاهرة، مصر، (2009م)، ص35.

(42)- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص105. وينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص90.

(43)- عزيزة فوَّال بابتي، المعجم المفصل في النَّحو العربي، دار الكتب العلمية، ط1 بيروت، لبنان (1413هـ/1992م)، ج1، ص498

(44)- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص151، 302، ج2 ص430، 440، 516.

(45)- ابن الأنباري(أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ت577هـ) الإغراب في جدل الإعراب، قدم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2 بيروت، (1391 هـ/1971م)، ص 45- 46.

(46)- ينظر: تمَّام حسَّان، الأصول، دراسة إبستيمُولوجيَّة للفكر اللُّغوي عند العرب النَّحو، فقه اللُّغة البلاغة، عالم الكتب، (د، ط)، القاهرة، (1420هـ/2000م) ص63.

(47)- ينظر:أبو حيَّان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك تحقيق: سيدني كلارز، دار أضواء السلف، (د، ط)، (د، ت)، 1356هـ/1987م ص202.

(47)- ينظر: محمد حسين آل ياسين، الدِّراسات اللُّغويَّة عند العرب حتى نهاية القرن الثالث منشورات مكتبة الحياة، ط1، بيروت، لبنان، (1400هـ/1980م)، ص342.

(48)- ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، قدم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، دار الفكر ط2، بيروت، (1391هـ/1971م)، ص93. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة مساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1 القاهرة، (1429هـ/2008م)، ج3، ص1883.

(49)- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6 القاهرة، (1978م)، ص8.

(50)- مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقدٌ وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2 بيروت، لبنان (1406هـ/ 1986م)، ص20. وينظر: صلاح الدين الزعبلاوي القياس وصيغ المبالغة، توطئة في القياس، مجلة التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان 11- 12، (1403هـ/1983م) ص212.

(51)- السيوطي، الأشباه والنظائر في النَّحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرِّسالة، ط1، بيروت، (1406هـ/1985م)، ج3، ص207.

(52)- ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، ص93.

(53)- ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت (د، ط)، الكويت، (1394هـ/ 1974م)، ص222. وينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، (د، ط)، مصر، 1966م ص22. وينظر: مفتاح رجب الخلاَّب، القياس النَّحوي

من عبد الله بن إسحاق الحضرمي إلى سيبويه، كلية الدعوة الإسلامية، ط1، ليبيا، (1996م) ص203.

(54)- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، (2001م)، ص153.

(55)- الإستراباذي(رضي الدين محمد أبو الحسن ت686هـ)، شرح الرَّضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ط2، بنغازي، (1996م) ج1، ص306.

(56)- المصدر نفسه، ج1، ص25.

(57)- سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

(58)- ينظر: عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، ص175.

(59)- يقصد بالتخريج:" إيجاد وجه مناسب للمسألة، أو تعليل يُخرجها بما فيها من إشكال". إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، ج4، ص282. كما أنَّ التخريج في اصطلاح النُّحاة يقصد به:" تبرير لإشكال أو دفع له". محمد سمير نجيب اللُّبدي، معجم المصطلحات النَّحوية والصَّرفية ص74. ويستعمل النُّحاة هذا اللفظ في التبرير والتعليل وإيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافية بخاصة، ومن أمثلته، أنَّ البصريين يمنعون أن يلي" كان" معمول خبرها، وبهذا فهم يمنعون في: " كانَ زيدٌ مُكرِمًا محمَّدًا"، "كانَ محمَّدًا زيدٌ مُكرمًا". أمَّا الكوفيون فأجازوا ذلك واحتجوا لمذهبهم بقول الفرزدق:

قَنَافِذُ هدَّاجُون حَولَ بُيُوتِهِم بِمَا كَانَ إيَّاهُم عطيَّةُ عَوَّدا

ينظر: ديوان الفرزدق، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، (د، ط)، بيروت 2004م، ج1 ص199.

حيث نجد لفظ إيَّاهم قد وقع بعد"كان" رغم أنَّه مفعول به للفعل"عوَّد" الذي يفترض فيه أن يكون خبرا لـ" كان" حسب الكوفيين، وقد " خرج- عند البصريين- على زيادة كان، أو إضمار اسم مراد به الشَّأن، أو راجع إلى ما، وعليه فعطيَّة مبتدأ". الأشموني(نور الدين أبو الحسن)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت (1995م)، ج1 ص116.

(60)- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النَّحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة أراءهم، مج2، ص274.

(61)- عبد القادر موفق، التأويل النحوي بين الخرق والمعيارية في تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: محمد عباس، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، (1434هـ/2013م)، ص190.

(62)- ينظر: لينا علي محمود الجراح، الحمل والمحمول في النحو العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، دار اليازودي، ط1، إربد، عمان، الأردن 2012م، ص20. وينظر: فضل خليل الشيخ حسن، في القياس النَّحوي عند الخليل والفراء، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها الأردن مج9، ع3، (1434هـ/2013م)، ص260- 262.

(63)- عبد الجليل يوسف بدا، الظواهر النَّحوية والصرفية في شعر المتنبي، المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع ط1، (1427هـ/2006م)، ص287.

(64)- منى إلياس، القياس في النَّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق (1405هـ/1985م)، ص5.

(65)- وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص53.

(66)- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، (د، ط)، الجمهورية العراقية، 1982م) مج1، ص392.

(67)- لينا علي محمود الجراح، الحمل والمحمول في النحو العربي، ص16.